قروض طلابية تفوق الـ ٤ مليارات لـ ١٥ ألف طالب جامعي

السيدة أسماء الأسد تناقش عمل صندوق التسليف الطلابي.. ورفد خزينة الصندوق بموارد إضافية

إبراهيم لـ«الوطن»: دراسة لمنح القروض لأكبر عدد ممكن من الطلاب

| فادي بك الشريف

وجّه الرئيس بشار الأسد مع بداية العام ٢٠٢١، بتقديم إعانة مالية لصندوق التسليف الطلابي بقيمة ٥ مليارات سورية، وذلك بهدف تمكين الصندوق من زيادة قيمة القروض الشهرية والشخصية للطلاب الجامعيين في عموم المحافظات السورية، ومن ثم تخفيف الأعباء المادية عنهم وعن أسرهم، وسبق ذلك صدور المرسوم التشريعي رقم (٤) الذي ينص على إعفاء القروض الطلابية من كل الرسوم والطوابع.

وتتابع السيدة أسماء الأسد عمل الصندوق عن قرب، حيث ناقشت خلال اجتماعها بمجلس إدارة الهيئة العامة للصندوق ورؤساء الفروع في المحافظات، خطة رفد خزينة الصندوق بموارد إضافية تضمن زيادة محفظة الصندوق المالية بما يساعد في إيصال خدماته لأعداد أكبر من الطلاب خلال الفترة القادمة، إضافة إلى الآليات والأسس التي يجب أن يستند إليها عمل الصندوق والتي تمكّنه من رفع أدائه في الوصول إلى الشرائح الطلابية الأكثر احتياجاً، إضافة إلى وضع مؤشرات دقيقة لقياس الأداء والتغذية الراجعة من قبل الطلاب، وتصوّر واضح للفئات المستهدفة وتوسيع حزمة الخدمات التي يمكن تقديمها في المستقبل بما يتناسب مع احتياجات الطلاب والوضع المعيشي الضاغط، ومن ثم تحقيق الهدف الذي أُنشئ من أجله الصندوق وهو دعم الطلبة الطلاب خلال التحصيل العلمي.

الاجتماع الذي حضره وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم، ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان ناقش أهمية التكامل في العمل بين الهيئة العامة للصندوق وبين وزارة التعليم العالي كجهة يتبع لها الصندوق، وتمتلك قاعدة بيانات عن الطلاب بما يساهم في تبسيط الإجراءات والتقليل من الأوراق المطلوبة للتقديم على القرض، وكذلك أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الوطني لطلبة سورية من خلال الورشات الحوارية واستبيانات الرأي التي تسبر احتياجات الطلاب، وتساعد القائمين على الصندوق في تقويم وتحسين الأداء.

وزير التعليم العالي بين لـ«الوطن» أنه تم خلال الاجتماع عرض واقع عمل الصندوق وتقديم جميع البيانات للمتقدمين وتحليل نتائج التوزيع، مؤكداً أنه تم الطلب بإعداد دراسة ورؤية مستقبلية مع خطة تنفيذية واضحة خلال السنوات الـ١٠ القادمة (لغاية ٢٠٣٠) وذلك لإمكانية منح القروض لأكبر عدد من الطلاب، وكيفية تأمين الموارد المالية اللازمة لذلك.

وقال الوزير إبراهيم: إن الصندوق يقدم المعونة المالية للطلاب لمتابعة دراستهم وتحصيلهم العلمي وذلك من خلال منح أحد القرضين، (إما شهري أو شخصي)، مضيفاً: بعد منح منحة مالية للصندوق تم وضع أسس ومعايير لتقديم الطلبات، وقبلت جميعها.

من جانبها أكدت رئيس اتحاد الطلبة أن الهدف الأول من دعم الصندوق، تخفيف الأعباء المادية عن الطلبة وعن أسرهم في ظل الظروف المعيشية الحالية، ووضع المعايير العامة للإعلان عن منح القروض (الشهرية والشخصية) وفق الطاقة الاستيعابية للجامعات وشرائح للاستفادة المثلى.

ونوهت سليمان إلى ضرورة تهيئة وتبسيط آلية العمل في فروع الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي المنتشرة في مختلف الجامعات السورية، مؤكدة متابعة الاتحاد بالتعاون مع التعليم العالي لتقديم كل الإمكانيات وتذليل العقبات لمنح القروض الطلابية.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير الهيئة العامة لصندوق التسليف الطلابي مازن أسعد، أنه بعد توجيه السيد الرئيس بتقديم الدعم اللازم للهيئة لتتمكن من منح قروضها (الشهرية) ٤٠ ألفاً شهرياً، والشخصية ٣٠٠ ألف لكل طالب، تم هذا العام قبول جميع الطلبات المقدمة من الطلاب المقدرة بـ١٥٣٠٧ طلبات للحصول على القروض بقيمة مبالغ إجمالية مخصصة بلغت ٤ مليارات و٣٧٤ مليوناً و٦٠٠ ألف ليرة، مضيفاً: حتى الآن تم منح ٧٧ بالمئة من إجمالي العدد، بما يعادل ٣ مليارات ليرة سورية.

وأكد أسعد أن الدعم كاملاً من مقام رئاسة الجمهورية، يتمثل بلقاء السيدة الأولى المفدى والذي ركزت من خلاله على العديد من النقاط المهمة، مع التأكيد على وجود بيانات طلبتها السيدة أسماء، لحجم الشريحة الموجودة من الطلاب، وعدد الطلبة الممكن استهدافهم، مع تجهيز استبيان وقاعدة بيانات للحظ هذا الأمر، ليصار إلى تحقيق الفائدة لأكبر شريحة من الطلاب، وبالتالي تلبي القروض والخدمات المقدمة الحاجات الفعلية، مبيناً أن القروض الممنوحة بلا فوائد.

وأشار مدير الهيئة إلى استهداف الشريحة المستحقة، مبيناً وضع معايير علمية واجتماعية للطلاب الممكن أن يحصلوا على القروض، فيما يخص طلبة الكليات التطبيقية والكليات النظرية والمعاهد، ومعيار النجاح والترفع والسنة الدراسية، مع لحظ الجانب الاجتماعي للطلبة، بمن فيهم الطلبة الدارسون خارج محافظاتهم، مؤكداً العمل على تطوير هذه المعايير وصولاً للشريحة الأشد حاجة، علماً أن القروض تمنح لطلاب المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية، مع إمكانية لحظ طلبة التعليم المفتوح خلال المرحلة القادمة إضافة إلى طلبة الدراسات العليا.

وميز أسعد بين القرض الشخصي الذي يبدأ تسديده بعد شهرين من تاريخ استلام القرض (٣٠٠ ألف) خلال ٣٠ شهراً بمعدل ١٠ آلاف ليرة شهرياً، أما الشهري (٤٠ ألفاً) فيسدد بعد التخرج مع منح مهلة سنتين لتسديده.

وكان المرسوم رقم (٤) قد ساعد في تحقيق نقلة نوعية لعمل الصندوق وزيادة الخدمات التي يقدمها من قروض شهرية وشخصية، حيث وصلت قيمة القروض المقدمة في عام ٢٠٢١ إلى أكثر من ٤ مليارات ليرة، يتم توزيعها على أكثر من ١٥ ألف طالب في جامعات الحسكة ودير الزور ودرعا والسويداء وحماة وطرطوس واللاذقية وحمص وحلب ودمشق.

- سليمان لـ«الوطن»: لتخفيف الأعباء المادية عن الطلبة وأسرهم وسط الظروف الصعبة
- أسعد لـ«الوطن»: دعم كامل من مقام الرئاسة.. واقتراحات لمنح القروض لطلاب الدراسات العليا والتعليم المفتوح

حماة توفر ٣٠ بالمئة من حاجة القطر من القمح

عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة: في عام القمح خسرنا القمح والشعير!

«تموين» حماة تصادر نحو ١٤٧ طناً من القمح معدة للاتجار في السوق السوداء

| حماة- محمد أحمد خبازي

«حسابات الحقل لم تطابق حسابات البيدر»، يمكن إطلاق هذا المثل الشعبي بكل ثقة على عام القمح الذي أعلنته وزارة الزراعة هذا الموسم، وحشدت له إعلامياً، من دون توفير مستلزماته لمنتجيه بالشكل الذي يمكنهم من زراعة أراضيهم به وجني محصول وافر، وهو ما ساهم مع العوامل الجوية من شح الهطل المطري، والحرارة العالية، وسيطرة الجفاف، بتدني الإنتاج، وضياع محصول الشعير في ريف محافظة حماة الشرقي، الذي مُنعت فيه زراعة الشعير للتوسع بزراعة القمح، فخسرت المحافظة المحصولين، حسب تعبير عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة المهندس فاضل درويش، الذي بيّنَ لـ«الوطن» أن الكميات المسوقة حتى صباح أمس من القمح، بمختلف مراكز الاستلام بمناطق المحافظة، بلغت ١١٦ ألف طن، ٩٠ ألف طن منها من منطقة الغاب، وهي كمية متدنية قياساً لمواسم التسويق السابقة.

وأوضح درويش أن تدني إنتاج القمح هذه السنة، يعود إلى تعرضه خلال فترة الإباضة في شهر آذار لموجة حر عالية، وفي نيسان لموجة صقيع شديدة، إضافة لقلة المحروقات المخصصة للحقول البعلية، وللجرار أيضاً. ولفت درويش إلى أن محافظة حماة توفر عادةً ٣٠ بالمئة من حاجة سورية من القمح، ومع ذلك لم تخصص لفلاحيها هذه النسبة من المحروقات، كاشفاً أن الموسم الماضي كان الإنتاج للسوق نحو ١٢٦ ألف طن، لأن الأمطار كانت جيدة، والمحروقات كانت متوافرة بشكل أفضل للمنتجين.

وقال درويش: لقد أخطأنا بتسمية العام الحالي بعام القمح، ففي شرق المحافظة الهاطل المطري ضعيف جداً، وكل ما اتجهنا شرقاً يزداد الوضع سوءاً، وما كان يجب أن نزرع مناطق المحافظة الشرقية بالقمح بدلاً من الشعير، لقد خسرنا القمح والشعير معاً، فمن منطقة محردة باتجاه الشرق كان محصول القمح سيئاً نتيجة العوامل الجوية.

وأشار درويش إلى أن أكثر من ٥٠ طناً من القمح رفضت من مؤسسة الحبوب، وحوّلت لمؤسسة الأعلاف.

رئيس اتحاد فلاحي حماة الدكتور هيثم جنيد، بيّنَ لـ«الوطن»، أن الفلاحين ملتزمون حتى اليوم بتسليم أقماحهم لمراكز الحبوب بالمحافظة، والكمية الإجمالية التي سلموها لتاريخه أكثر من ١١٦ ألف طن.

وأوضح أن ثمّة مشكلة برزت خلال موسم التسويق، هي «الأقماح المرفوضة» رغم التأكيدات على استلام كل حبة قمح مهما يكن نوعها ونسبة الشوائب والأجرام فيها.

وأشار إلى أنه كان من المفروض تركها للفلاحين، كي يغربلوها ويعقموها ويستفيدوا منها، بدلاً من تحويلها لمؤسسة الأعلاف وبسعر ٦٠٠ ليرة للكيلو، بناء على قرار وزاري.

وعن تسديد السورية للحبوب قيمة القمح للفلاحين، بيّنَ جنيد أن لا مشكلة بهذا الشأن، وأن الفلاحين يقبضون قيمة محصولهم من المصارف الزراعية بالمحافظة.

مدير فرع السورية للحبوب في حماة حسام سلطان، بيّنَ لـ«الوطن» أن عمليات استلام القمح مستمرة بكل مراكز المحافظة، ولكن الوارد اليومي قليل.

وأوضح أن المؤسسة حوّلت نحو ١٠٣ مليارات ليرة للمصارف الزراعية بالمحافظة، وقد تم تسديدها للفلاحين، ولفت إلى أن كل كمية قمح ترفض المراكز استلامها تحول لمؤسسة الأعلاف، بحسب التعليمات الوزارية.

ومن جهته، مدير المصرف الزراعي في حماة بسام الحلبي، بيّنَ لـ«الوطن»، أن قيمة محصول القمح المصروفة للفلاحين على مستوى المحافظة، بلغت ١٠٢,٥ مليار ليرة، إضافة إلى ٢٥ مليار ليرة قيمة الأقماح التي سلمها الفلاحون إلى فرع إكثار البذار بحماة.

أما مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة رياض زيود، فبيّنَ أن دوريات الرقابة التموينية، وبالتعاون مع الجهات المختصة، ضبطت نحو ١٤٦ طناً و٦٢٠ كيلو غراماً من القمح معدة للمتاجرة بالسوق السوداء بدلاً من تسليمها لمراكز الحبوب.

وأوضح أنه تم تنظيم ١٠ ضبوط بحق المتاجرين بها، حسب المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢١، وإحالتهم للقضاء.

حرفيو اللاذقية يدقون ناقوس خطر البطالة

برو: وضع الكهرباء والغاز أوقف الورشات عن العمل

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد رئيس اتحاد الحرفيين في اللاذقية جهاد برو لـ«الوطن»، تأثر كل الجمعيات الحرفية بالانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وفق نظام تقنين قاس لا تتجاوز ساعات الوصل في الفترة الواحدة الساعة ونصف الساعة مقابل ٤ – ٥ ساعات قطع.

وكشف برو عن توقف مئات الحرفيين عن العمل وإغلاق عدد كبير من الورشات جراء الوضع الكهربائي السيئ الذي «خرب بيوتهم»، إضافة لتضرر ٢٥٠٠ حرفي متضرر في المنطقة الصناعية التي كانت معفاة من التقنين بالفترة السابقة ومنذ أيام عادت لنظام التقنين بساعتي وصل على الأكثر في فترة ذروة العمل من الصباح حتى الثالثة ظهراً ما أثر في العمل الحرفي بشكل كبير جداً.

ولفت إلى ارتفاع سعر المازوت في السوق السوداء بشكل كبير وصل إلى ٢٢٠٠ ليرة لليتر الواحد، مطالباً بتزويد الحرفيين بالمادة بالسعر المدعوم ٥٠٠ ليرة لليتر ليتمكن الحرفي من توليد الطاقة عبر المولدات في حال استمرار الوضع السيئ للكهرباء.

كما أشار إلى تضرر عدد كبير من الحرفيين الإنتاجيين من نقص مادة الغاز الصناعي، قائلاً إن العبء الأكبر على الحرفي خاصة من الحرف الإنتاجية، هي فقدان مادة الغاز الصناعي، إذ توقف العديد من أصحاب المهن كالمعجنات والألبان والأجبان والمطاعم والمقاهي والمواد الغذائية عن العمل بسبب منع الحرفي من الحصول على الغاز الصناعي بموجب الشهادة الحرفية.

وأوضح أنه كان يحق لكل حرفي في الاتحاد الحصول على أسطوانة غاز صناعي بالسعر الرسمي المحدد بقيمة ٩ آلاف ليرة، إلا أنه قبل عيد الأضحى الماضي، أصدرت وزارة النفط –إدارة محروقات العامة قراراً يمنع الحرفي غير الحاصل على ترخيص إداري من الحصول على أسطوانة غاز من محروقات، ما شكل عبئاً جديداً على الحرفيين وسط عدم قدرة الجميع على الترخيص الإداري الذي يكلف في بعض الحالات ملايين الليرات.

وأضاف رئيس الاتحاد تمت مخاطبة إدارة محروقات في دمشق لإعادة منح الحرفيين أسطوانات غاز بالسعر الرسمي خاصة مع إيعاز رئاسة الحكومة بتأجيل الترخيص الإداري لمدة عامين نظراً لصعوبة الإجراءات وذلك بهدف استمرار الحركة الإنتاجية وإزالة معوقات العمل.

وتابع بالقول: خاطبنا إدارة محروقات بأن هناك مئات الأسر التي تعتاش من الورشات الحرفية في المناطق العشوائية والأحياء الشعبية تحديداً مهددة بقطع أرزاقها نظراً لتوقفها عن العمل لعدم قدرة الحرفي على شراء أسطوانة الغاز الصناعي من السوق السوداء مع وصول سعرها إلى ١٢٥ ألف ليرة، منوهاً إلى عدم رد إدارة محروقات على مخاطبة اتحاد الحرفيين حتى تاريخه.

وذكر برو أن وضع المحروقات والكهرباء يزيد من أعباء الحرفي في هذه الفترة بشكل كبير، ما يتطلب دعماً ومساندة من الجهات المعنية لعودة العجلة الإنتاجية لهذه الحرف التي تعيل آلاف العائلات، إذ يصل عدد الحرفيين في اللاذقية من المنتسبين للاتحاد إلى ١٢ حرفياً، إضافة للعدد نفسه تقريباً من غير المنتسبين الذين يعملون في اللاذقية بشكل عام.

١٥ محطة لإنتاج الكهرباء من الشمس بالسويداء.. ومزارع توجهت للطاقة البديلة لري المزروعات

| السويداء -عبير صيموعة

اعتبرت مديرة فرع الاستثمار في السويداء جيهان العوام أن انتشار مشاريع توليد الكهرباء بالألواح الشمسية على ساحة المحافظة عززته البيئة القانونية للاستثمار في مجال الطاقة الذي يلزم المحطات ببيع الكهرباء للشركة بعملية سلسة قانونية ومنظمة وفق ضمانات كفلها القانون ٣٢ والقرار ٦٣/١٧ الذي شجع على الإقبال على هذا النوع من الاستثمار.

وأشارت العوام في حديثها لـ«الوطن» أن البداية كانت مع شركة خاصة بدأت بمشاريع محطات قرى نجران والقريا وحبران بواقع محطتين بطاقة إنتاجية ٣٠ كيلو واط لكل محطة ومنها إلى مشاريع بطاقات أكبر في قرية ريمة الفخور وخلخلة حيث توسع نطاق الشراكة لتأسيس محطات أكبر بطاقة ١٠٠ كيلو واط وصولاً إلى محطة العجماء في حوط، لافتة إلى قيام الشركة حالياً بتنفيذ محطتين جديدتين في القريا وعتيل.

وفي السياق ذاته فقد شهد الكثير من المشاريع الزراعية على ساحة المحافظة توجهاً إلى استثمار الطاقة البديلة حيث تم تسجيل أكثر من /٢٢/ مزرعة لإنتاج الخضار» بدورة- باذنجان- بازلاء الخ» والتي تقع في أراضٍ قريتي قيصما وبهم توجّه أصحابها بهدف تأمين تغذية كهربائية دائمة لمشروعاتهم الزراعية إلى تشغيل الآبار الزراعية على الطاقة الشمسية، وقد أشار رئيس بلدية قيصما أنور الأطرش إلى أن توجه المزارعين إلى الطاقة البديلة أمّن استمرارية ري دائمة لمزروعاتهم، والتي شكلت إشكالية كبيرة فيما مضى نتيجةً للانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي وضعفه من ناحية أخرى، لافتاً إلى أن منطقة قيصما تعد من المناطق الأكثر إنتاجاً للبذورة في المحافظة حيث عانى المزارعون سابقاً من توقف الآبار عن الضخ لعدم توافر الكهرباء بالشكل المطلوب وعدم قدرة المزارعين على تشغيل مولدات الديزل لعدم توافره أيضاً وأضاف: وحالياً بعد التحول إلى الطاقة البديلة بات المزارع أكثر ارتياحاً من ناحية تأمين المياه لمزروعاته.

مدير عام شركة كهرباء السويداء نضال نوفل أوضح لـ«الوطن» أن قانون الكهرباء ينظم عملية إنتاج وبيع الكهرباء وتقديم أسعار تشجيعية لإنتاجها مشيراً أنه تم التعاقد مع ١٥ محطة حتى تاريخه على ساحة المحافظة باستطاعات تتراوح بين ٣٠ إلى ٩٠٠ كيلو واط تمد الشبكة الكهربائية بحوالي ١٩٣٠ كيلو واط مؤكداً أهمية هذه المشاريع وضرورة تشجيعها كاستثمار تنموي مفيد بدأ منذ عام ٢٠١٧ على أمل التوسع لاستثمار الطاقة الشمسية وزيادة الاستطاعات.